

نص المؤتمر الصحفي لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في لبنان

والتعليم المهني والتقني الرسمي

بتاريخ 2010/3/30 - بيروت

أيها الإعلاميون،

أيها الزملاء الكرام،

يسعدنا في بداية هذا المؤتمر الصحفي وباسم رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، ورابطة أساتذة التعليم المهني والتقني الرسمي، أن نتوجه بالتحية والتقدير لوسائل الإعلام التي كانت وستبقى صوت الحركة النقابية والمطلبية والتربوية لدورها في تظهير الحقائق وكشف الوقائع أمام الرأي العام اللبناني، وخصوصاً تغطيتها للاعتصام المركزي الحاشد الذي نفذته الأساتذة بتاريخ 24 شباط 2010 وللتظاهرة الكبرى التي نفذتها أيضاً بتاريخ 23 آذار 2010 تحت العنوان ذاته " إعادة الاعتبار لموقع الأستاذ الثانوي المهني والاجتماعي والمادي، واستعادة ما تبقى من الـ 60% (7 درجات) بدل زيادة ساعات العمل بموجب القانون 66/53".

أيها الإعلاميون الأعزّاء،

لقد قمنا بسلسلة طويلة من الحوارات والنقاشات والاجتماعات على مدار أشهر متعدّدة بدأناها مع معالي وزير التربية والتعليم العالي الذي عقدنا معه اجتماعات عدة **بناءً على طلبنا** كان معاليه خلالها وبعدها يعلن أحقية مطلبنا، مبدئياً في كل اجتماع استعداده لمتابعة الموضوع وعرضه أمام المسؤولين ليُصار إلى إقراره؛ لكن كنا نضطر كل مرة إلى أن **نبادر إلى طلب الاجتماع التالي مع** بعد انقضاء أسابيع على الموعد الذي حدّده لنا لمتابعة الحوار دون أن يتصل بنا لذلك، نؤكد في بداية هذا المؤتمر على أننا **لم ولن نقطع الاتصال والحوار مع أحد خاصة معالي وزير التربية والتعليم العالي: لأننا أصحاب مصلحة في استمرار الحوار البناء الإيجابي، وصولاً إلى استعادة الحق كاملاً.**

كما بادرنا - تحت شعار " نحن دعاة حوار من جهة وأصحاب حق مكتسب من جهة ثانية" - إلى الاجتماع بالمراجع السياسية (الوزارية والنيابية)، ونسعى إلى استكمال ذلك باجتماعات مع دولة رئيس المجلس النيابي ودولة رئيس مجلس الوزراء وكافة الكتل النيابية والوزراء، لنعرض عليهم **الإجحاف** الذي لحق بحقوق الأساتذة منذ صدور القانون 717 عام 1998 " رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور ودمج التعويضات"، الذي حرماننا من الـ 60% بدل زيادة ساعات العمل التي كنا نتقاضها سحابة 32 سنة متواصلة بموجب القانون 66/53 منذ العام 1966، ولتزيديهم بملفات علمية مفصلة تتضمن كافة الوثائق والمستندات والجدول التي تثبت صوابية مطلبنا وأحقيته، وتبيّن كيفية إعادة الأستاذ الثانوي والمهني إلى موقعه الذي طالما تبوّأه على السلم الوظيفي قبل فقده الـ 60% منذ العام 1998.

وسنعرض أمامكم الاتصالات والاجتماعات ونتائجها حتى تاريخه:

1. **فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان**: أبدى ارتياحه لما قدمناه من عرض و وثائق مبدئياً رغبته بالتعاطي الإيجابي مع مضمونها، مؤكداً حرصه على التعليم الرسمي وأهمية تطويره وإيلاء موقع أستاذ التعليم الثانوي الرسمي ومطالبه الاهتمام الخاص، واعداداً متابعة الموضوع مع المراجع المختصة.
2. **رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون**: أكد دولته أحقية المطلب معتبراً أن الأساتذة خسروا من رواتبهم وبدل إعطائهم زيادة على ساعات عملهم، إذ جاء دمج التعويضات في العام 1998 ليأخذ من هذا الرواتب ويحرمهم حقاً مكتسباً كرسه القوانين ملتزمًا الدفاع عن حق الأساتذة حيث لا يجوز أن يعمل الأستاذ بدون أجر.
3. **رئيسة لجنة التربية النيابية النائب بهية الحريري**: جرى نقاش موسع معها لمضمون المذكرة وجدولها. وكان تبادل لوجهات النظر حيث طلبت أسبوعاً لدراسة الموضوع دراسة متأنية. ونحن بانتظار جوابها.
4. **معالي الوزير بطرس حرب**: بعد إشارته بدور التعليم الثانوي وإطلاعه على كامل الملف أكد على طرح الموضوع جدياً مع وزير التربية معتبراً نفسه محامياً الرابطة ومشدداً على ضرورة استعادة ما خسرنه.

5. الأمانة العامة لقوى 14 آذار: ممثلة بالدكتور فارس سعيد والنائب السابق الياس عطالله اللذين أكدا على تفهم الوزير للمطالب واعتبارها واضحة تؤكد أحقيتها المعطيات (استرجاع الـ 60%) .وقد شدّدا على وقوف الأمانة العامة إلى جانبنا ، واعدن بلاتصال برئيس الحكومة ووزير التربية ورئيسة لجنة التربية والنيابية لإقرار هذا الحق.
6. كتلة الوفاء للمقاومة : أئد سعادة النائب الدكتور علي فياض على أحقية المطالب ووقوف الكتلة إلى جانبنا لإقراره وإجراء الاتصالات الضرورية مع المراجع السياسية والوزراء لاستعادة هذا الحق.
7. وزير الدولة الدكتور عدنان السيد حسين: الذي طلب توضيحات مفصلة لجدول المقارنة التي تضمنتها مذكرة الرابطة ليخلص إلى اعتبار مطلبنا حقًا قانونيًا مكتسبًا، واعدًا بإجراء الاتصالات اللازمة لتأمين ترجمة هذا الحق إلى واقع.
8. معالي وزير التنمية الإدارية محمد فنيش : الذي استمع إلى توضيحاتنا المفصلة وفق ملف الجداول ، وأبدى تفهما للمطالب ورغبة بإقرارها.
9. قيام فروع الروابط بسلسلة من الاتصالات واللقاءات مع النواب والفعاليات في المناطق والمحافظات.

وفي موازاة هذه الاتصالات واللقاءات، كان تحرك أساتذتنا الذين انتفضوا لرفع الغبن الذي طاول مو قعهم الوظيفي والمهني والمادي .وحجم الاعتصام أمام مبنى وزارة التربية وحجم التظاهرة الأخيرة (أكثر من 80% من أساتذة لبنان) ليشكلان دليلًا بيّنًا على مدى هذه الانتفاضة . تمامًا كانتفاضتهم السابقة في العام 2000 فور صدور القانون 717 الذي حرّمهم الـ 60%. حينها قاطعوا أعمال تصحيح الامتحانات الرسمية لمدة شهر، و تمكنوا من استرجاع جزء منها (25%)، وهم اليوم أكثر تصميمًا على استكمال هذا التحرك حتى استعادة ما تبقى من حقوقهم (35%- 7 درجات).

أيها الإعلاميون، أيها الزملاء،

إننا ومن موقع المسؤولية النقابية والتربوية نؤكد للرأي العام اللبناني أن تصريحات المسؤولين المتكررة وإشاداتهم بدور التعليم الثانوي ونجاحه وتفوقه وإرتاجيته وحدها لا تكفي، ومحاولات وضع القطاعات التعليمية في مواجهة بعضها البعض لن تجدي نفعًا، ومواقف القطاعات التي أعلنوها خلال مشاركتهم في التظاهرة كانت خير دليل على وحدة موقف الهيئات النقابية للمعلمين والأساتذة في القطاعين الرسمي والخاص.

لا يتذرعن أحد بعدم توفر اعتمادات مالية لسببين : أولهما " لا عمل دون أجر " وثانيهما أن ما نطالب به حق مكتسب كان يُدفع لنا، واعتماداته كانت متوفرة ومن ضمن الموازنة العامة، حيث توقف منذ اثني عشر عامًا : فأين ذهبت اعتماداته؟

لم لا تؤمن الدولة الاعتمادات اللازمة لحقنا من فرض الضريبة على كبار الأغنياء وأصحاب الشركات الكبرى وعلى أرباح المصارف ؟ لماذا لا يخفض معدل الفائدة بمقدار واحد بالمئة (1%) مما يخفف كلفة خدمة الدين العام السنوية 750 مليار ل.ل. لصالح الخزينة؟ لماذا تدفع 500 مليار ل.ل. من الخزينة لخدمة الديون الحكومية غير المستخدمة من أجل المحافظة على ربحية المصارف؟

لم لا توضع ضريبة على أرباح الصفقات العقارية لنحقق ألف مليار ل.ل. لصالح الخزينة؟

لم لا تُفرض ضريبة على التحسين العقاري، مما يؤمن إيرادات بألف مليار ل.ل. إضافية؟

لماذا لا تُرفع التعديتات على الأملاك البحرية والنهرية والبرية وتفرض الغرامات على المعتدين على الأملاك العامة؟

لماذا لا يُفعلون ولو بابًا واحدًا من أبواب الهدر والفساد؟ كيف يدفعون 4 مليارات دولار أميركي خدمة دين عام سنويًا (40% من الموازنة العامة) تذهب إلى جيوب حفنة من كبار المودعين والأسر الميسورة وأصحاب المصارف، حيث أن واحد بالمئة (1%) من الحسابات الدائنة تحوز على أكثر من خمسين بالمئة (50%) من إجمالي قيمة الودائع ؟ بينما لا

تعيدون حقوق الأساتذة الثانويين لقاء الزيادة في ساعات عملهم وهي لا تساوي بقيمتها شيئاً ا يذكر أمام كل ما سبق وذكرنا!!

يريدوننا أن نتفاوض على تسوية؟ لو كنا نتحرك من أجل تحسين رواتبنا لجاز التفاوض والتسوية كما يريدنا الوزير أن نفعل. لكن المسألة مختلفة تماماً : إننا نتحرك لتصحيح خطأ ، نتحرك لرفع ظلامه وقعت علينا، نتحرك لاستعادة حق مهودر مكرس بقوانين منذ العام 1966 ما زلنا ننفذها بساعات عمل إضافية منذ 12 سنة دون مقابل : فكيف يجوز إجراء تسوية تفرط بللمحقوق المكتسبة؟ إن الـ 25% ساوت 6 درجات، فهل يعقل أن تكون الـ 35% أقل من 7 درجات؟

لكل ما تقدم قررت الهيئة الإدارية لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي ورابطة أساتذة التعليم المهني والتقني الرسمي تصعيد التحرك ، ودعوة مجالس المندوبين في المحـافـظـات للانعقاد في 7، 8، 9، نيسان المقبل تحضيراً لاجتماع يوم الأحد الواقع فيه 2010/4/18 لمناقشة التوصية بتنفيذ الخطـوات التصعيدية الكفيلة باستعادة الـ 35% (7 درجات)، من إضراب واعتصام وتظاهر وصولاً إلى تنفيذ خطـوة "أبغض الحلال " التي سيعلن عنها المجلسان بعد إقرارها ، وتحميل وزارة التربية والتعليم العالي والسلطة السياسية المسؤولية الكاملة المترتبة عن اضطرار الأساتذة لتنفيذ الخطوات التصعيدية المقترحة بسبب استمرار المماطلة والتسويف بإقرار هذا الحق ؛ مع الاستمرار في حملة الاتصالات والحوار مع المسؤولين لغاية تحقيق المطالب.

تحية لوحدة الأساتذة الثانويين والمهنيين وتماسكهم التي تجلت بأبدع صورها في المشاركة في الاعتصام والتظاهرة والتفافهم حول أدواتهم النقابية. وتحية للهيئات النقابية للمعلمين وفي مقدمها نقابة المعلمين في لبنان والمجلس المركزي لرابطات المعلمين في التعليم الأساسي الرسمي ورابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبـانية لمواقفهم الداعمة والمتضامنة مع حقنا وتحركنا.

وإلى مزيد من الوحدة والتماسك والجهوزية النقابية لتنفيذ الخطوات اللاحقة واستكمال التحرك حتى تحقيق المطالب.